

Distr.: Limited
2 April 2013
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية

الدورة الثانية والعشرون

فيينا، ٢٢-٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١٣

البند ٧ من جدول الأعمال المؤقت*

اتجاهات الجريمة على الصعيد العالمي والمسائل المستجدة
وتدابير التصدي في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية

الاتحاد الروسي والبرازيل وجنوب أفريقيا والصين، الهند: مشروع قرار

توصي لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالموافقة على
مشروع القرار التالي لكي تعتمده الجمعية العامة:

تعزير التعاون الدولي على مكافحة الجريمة السيبرانية

إن الجمعية العامة،

إذ تستذكر قرارها ٢٣٠/٦٥ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، الذي
أيدت فيه إعلان سلفادور بشأن الاستراتيجيات الشاملة لمواجهة التحديات العالمية: نظم منع
الجريمة والعدالة الجنائية وتطورها في عالم متغير، وطلبت فيه إلى لجنة منع الجريمة والعدالة
الجنائية أن تنشئ، وفقاً للفقرة ٤٢ من إعلان سلفادور، فريق خبراء حكومياً دولياً مفتوح
العضوية من أجل إجراء دراسة شاملة عن مشكلة الجريمة السيبرانية والتدابير التي تتخذها
الدول الأعضاء والمجتمع الدولي والقطاع الخاص للتصدي لها، بما في ذلك تبادل المعلومات
عن التشريعات الوطنية وأفضل الممارسات والمساعدة التقنية والتعاون الدولي، بغية دراسة
الخيارات المتاحة لتعزيز التدابير القانونية أو غيرها من التدابير القائمة على الصعيدين الوطني
والدولي للتصدي للجريمة السيبرانية واقتراح تدابير جديدة في هذا الشأن،

* E/CN.15/2013/I



وإذ تستذكر أيضاً قرارها ١٨٩/٦٧ المؤرخ ٢٠ ديسمبر ٢٠١٢، الذي لاحظت فيه مع التقدير عمل فريق الخبراء الحكومي الدولي المفتوح العضوية المعني بإجراء دراسة شاملة عن مشكلة الجريمة السيبرانية، وشجعتة على تحسين جهوده المبذولة من أجل إنجاز عمله وعرض نتائج الدراسة على لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية،

وإذ تضع في اعتبارها أن الدول الأعضاء أشارت في إعلان سلفادور إلى أن تطوّر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتزايد استخدام الإنترنت أتاحا فرصاً جديدة للمجرمين وسهّلا تنامي الإجرام،

وإذ تشدّد على ضرورة تعزيز التنسيق والتعاون فيما بين الدول في مكافحة إساءة استعمال تكنولوجيا المعلومات لأغراض إجرامية، وإذ تشدّد، في هذا السياق، على الدور الذي يمكن أن تضطلع به الأمم المتحدة،

وإذ تعترف مع التقدير بالعمل الذي تضطلع به في مجال مكافحة الجريمة السيبرانية لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية، التي أنشئ تحت إشرافها فريق الخبراء المعني بإجراء دراسة شاملة عن الجريمة السيبرانية،

١- تحيط علماً بالدراسة الشاملة عن الجريمة السيبرانية ومناقشة مضمونها في الاجتماع الثاني لفريق الخبراء المعني بإجراء دراسة شاملة عن الجريمة السيبرانية، الذي عُقد من ٢٥ إلى ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٣؛

٢- تعرب عن تقديرها للعمل الذي أنجزه فريق الخبراء في تنفيذ ولايته؛

٣- تدعو الدول الأعضاء إلى مواصلة النظر، تحت إشراف لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية، في السبل والوسائل الكفيلة بتعزيز التعاون الدولي على مكافحة الجريمة السيبرانية، مع مراعاة جملة أمور منها نتائج عمل فريق الخبراء المعني بإجراء دراسة شاملة عن الجريمة السيبرانية؛

٤- تطلب إلى لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية إنشاء فريق عامل حكومي دولي مفتوح العضوية، يجتمع قبل موعد انعقاد الدورة الثالثة والعشرين للجنة، من أجل مواصلة النظر في مشكلة الجريمة السيبرانية وفي ما اتخذته الدول الأعضاء من تدابير للتصدّي لها، مع مراعاة جملة أمور منها الخيارات الواردة في الدراسة الشاملة عن الجريمة السيبرانية؛

٥- تطلب إلى الأمانة أن تساعد الفريق العامل الحكومي الدولي المفتوح العضوية في أداء مهامه؛

٦- تطلب إلى الفريق العامل الحكومي الدولي المفتوح العضوية أن يقدم تقريراً إلى اللجنة عمّا أحرزه من تقدّم في عمله.